اجتمع برئيس اللجنة الأمنية والعسكرية

رئيس الوزراء يترأس لقاء بقيادة وزارة الزراعة ويتفقد مشروع ميناء الاصطياد السمكي

عدن / سبا :

تفقد رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، امس ، سير العمل الجاري في إعادة تأهيل ميناء الاصطياد السمكي في منطقة حجيف، بالعاصمة المؤقتة عدن، تمهيداً لتفعيل نشاطه واستئناف العمل فيه باعتباره واحداً من أكبر موانئ الانزال والتصدير السمكي في المنطقة.

واطلع دولة رئيس الوزراء، من وزير الزراعة والري والثروة السمكية سالم السقطري، وعدد من المسؤولين بالميناء، على الاعمال الجارية في رفع وانتشال السفن الغارقة في الميناء، حيث تم انتشال 10 سفن من اجمالي 22 سفينة، وتصفية حوالي 250 مترا طوليا من اجمالي 530 مترا، والتعاون القائم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبدعم الماني في إعادة تأهيل الميناء.

وأوضحوا، انه تم الانتهاء من اعداد الدراسات والتصاميم والتكلفة التقديرية لإعادة تأهيل الورشة المركزية والثلاجة المركزية وهي احدى المكونات الأساسية لميناء الاصطياد، إضافة الى الانتهاء من تقييم الوضع الحالي للرصيف واعداد تقييم فني حول إعادة تأهيل الميناء والبنية التحتية.

وطاف الدكتور أحمد عوض بن مبارك، في رصيف الميناء والمرافق الخدمية التابعه له.. مؤكداً دعم الحكومة لجهود وزارة الزراعة والثروة السمكية لإعادة نشاط ميناء الاصطياد السمكي، والاضطلاع بخدماته في استقبال السفن السمكية وعمليات الشحن والتفريغ وصيانة معدات الاصطياد.

ويشمل مشروع ترميم وتطوير الميناء، إعادة تأهيل البنى التحتية للمرافق الرئيسية التي تضم رصيف الميناء بسعة (530م)، ومصنع الثلج، ومخزن التبريد بسعة (2000 طن)، ومركز مرافق معالجة الأسماك، والمبنى الإداري، والمستودعات وعددها (7 وحدات)، وأنظمة الطاقة، والورشة المركزية .

وشدد رئيس الوزراء على انجاز اعمال إعادة تأهيل ميناء الاصطياد السمكي، وتعزيز امكانياته ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع السمكي، بما ينعكس على الوضع الاقتصادي والامن الغذائي.

رافقه خلال الزيارة مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

وفي السياق ذاته أكد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، حرص الحكومة على دعم تفعيل دور المؤسسة العامة للخدمات الزراعية للقيام بدورها في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي والاشراف على استيراد الأسمدة والبذور، وتقديم خدماتها للمزارعين، ضمن الجهود المبذولة لتحقيق الامن الغذائي، والتعاطي مع التطورات العالمية الراهنة.

جاء ذلك خلال زيارة دولة رئيس الوزراء، امس الى مقر المؤسسة العامة للخدمات الزراعية، حيث كان في استقباله وزير الزراعة والري والثروة السمكية سالم السقطري، ومدير عام المؤسسة المهندس فهمي الغتناني، حيث اطلع على دورها في توفير المدخلات الزراعية واحتياجات المزارعين، وبما يساهم في رفع مستوى الإنتاج الزراعي.

واستمع الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى شرح حول الرؤية الجاري تنفيذها لاستعادة الدور الريادي للمؤسسة وفروعها في شبوة وحضرموت، وتقديم المزيد من التسهيلات والإرشاد الزراعي والإنتاجي والتسويقي للمزارعين.

وشدد رئيس الوزراء، على مضاعفة الجهود والعمل التكاملي من اجل تحقيق خطة الحكومة في رفع الإنتاج الزراعي لتحقيق الامن الغذائي وخفض فاتورة الاستيراد.. لافتاً الى ضرورة الحفاظ على أصول وممتلكات المؤسسة، والعمل برؤية مختلفة في التركيز على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والإنتاجية في الجانب الزراعي.

كما زار رئيس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك، مصنع الاشباك والمعدات الزراعية، التابع للمؤسسة العامة للخدمات الزراعية، والذي ينتج السياجات الشبكية.

واطلع دولة رئيس الوزراء، ومعه وزير الزراعة والري والثروة السمكية من مدير المصنع علي قحطان والعاملين على مستوى الإنتاج والتسويق، والاحتياجات القائمة لتوسيع نشاط المصنع بما يلبي احتياجات السوق.

ووجه رئيس الوزراء، بإعادة تفعيل العمل بالقرار الخاص بالزام الجهات الحكومية بشراء احتياجاتها من المصنع، وكذا اعداد الدراسات اللازمة لتوسيع نشاط المصنع وتنويع انتاجه ليشمل المعدات الزراعية.

رافقه خلال الزيارة مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

كما ترأس رئيس مجلس الوزراء، في مقر وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، اجتماعاً موسعاً، لقيادات الوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة لها في القطاعين الزراعي والسمكي.

وكرس الاجتماع، لمناقشة الرؤى والأفكار لتعزيز دور القطاعين الزراعي والسمكي في تنمية الموارد ودعم الاقتصاد الوطني، والمشاريع الممكن تنفيذها في هذا القطاع الذي يعد ضمن الأولويات الخمس الرئيسية لعمل الحكومة، لإسناد جهود التعاطي مع التحديات الراهنة وتعظيم الاستفادة من القطاعات الواعدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

كما تم تداول المقترحات الرامية الى معالجة تحديات الامن الغذائي، بما في ذلك توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتطوير مراكز الانزال السمكي وقطاع الصيد.

ووجه دولة رئيس الوزراء، الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ووزارة الزراعة، بمنع تحويل الأراضي الزراعية الى أراض ومخططات سكنية في عموم محافظات الجمهورية، وضرورة الحفاظ على الرقعة الزراعية وتوسيعها واستصلاح الأراضي ووقف التعديات والحفاظ على المحميات الطبيعية في جميع المحافظات ومنع البناء في الشواطئ والمتنفسات العامة تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن.. مؤكداً على الاستفادة من الإمكانات الواعدة للقطاعين الزراعي والسمكي والتفكير بطريقة مختلفة في خلق شراكات سواء مع الدول او القطاع الخاص وإيجاد استثمارات ومشاريع، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

وأشار الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى الدور المعول على قيادات وكوادر الوزارة لإسناد توجهات الحكومة في تنفيذ الإصلاحات والاولويات الخمس الرئيسة التي تركز عليها، وبينها القطاع الزراعي والسمكي، واهمية العمل على انشاء نماذج امتياز وتحقيق نتائج مباشرة في هذا الجانب.. مثمناً الجهود الكبيرة التي تبذلها قيادة الوزارة وكوادرها لتحسين الأداء وضرورة الاستمرار في رفع وتيرة الإنجاز واستعداد الحكومة لحشد كل الدعم الممكن لتحقيق إنجازات في القطاعين الزراعي والسمكي.

وقال « يجب ان نضاعف الأداء على كل المستويات من اجل الاستغلال الأمثل للموارد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن توقف تصدير النفط الخام، واستمرار الهجمات الإرهابية الحوثية على السفن التجارية والملاحة الدولية، والتركيز على ما يمكن ان نقوم به للنهوض بالقطاعات الواعدة وفي مقدمتها الزراعة والاسماك».

وتطرق رئيس الوزراء، الى التطورات الاقتصادية والمتغيرات الأخيرة في وضع العملة الوطنية وأسبابها، وما تقوم به الحكومة وبجهود منسقة وتكاملية مع مجلس القيادة الرئاسي، للسيطرة على التضخم وعجز الموازنة العامة وضبط أسعار صرف العملة الوطنية.. مؤكداً المضي في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، والعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتنمية الإيرادات العامة وترشيد الانفاق، والمسؤولية التشاركية للجميع في تنفيذ ذلك.

وكان وزير الزراعة والري والثروة السمكية، قد القى كلمة رحب فيها بزيارة دولة رئيس الوزراء، وتقديره لدعمه لنشاط وجهود الوزارة للقيام بدورها الحقيقي في الاقتصاد الوطني كأحد القطاعات الواعدة.. مشيراً الى الصعوبات التي تواجه أداء الوزارة ومقترحات تجاوزها، إضافة الى ما أنجزته في المجال المؤسسي وبناء القدرات، بما في ذلك تفعيل عمل مراكز وهيئات البحوث الزراعية والسمكية، ومركز المعلومات، إضافة الى الخطط الجاري العمل عليها لتطوير الأداء وتوسيع الاستثمارات وبناء شراكات دولية ومع القطاع الخاص.

وشهد الاجتماع مداخلات من قيادات الوزارة ومسؤولي الهيئات والمؤسسات التابعة لها، ركزت على تقديم مقترحات لرفع مستوى الإنتاج الزراعي والسمكي ودعم الصيادين والمزارعين، واليات تجاوز التحديات القائمة.. وتم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية للوقوف بشكل مستمر امام الأولويات المطلوب إنجازها في القطاعين الزراعي والسمكي.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس بن عوض باحارثة.

من جهة اخرى اجتمع رئيس مجلس الوزراء، مع رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية اللواء هيثم قاسم طاهر .

واستمع دولته، من رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية، الى ما أنجزته اللجنة منذ تشكيلها وخططها المستقبلية، وجوانب التعاون المطلوب من الحكومة، بما يحقق الأهداف في تحسين أداء القوات المسلحة والامن وتحقيق التكامل في آدائها في أطار سيادة القانون.

وأكد رئيس الوزراء، دعم الحكومة لأعمال اللجنة للقيام بمهامها لرفع كفاءة الأداء للقوات المسلحة والامن.. موجهاً وزارتي الدفاع والداخلية بتسهيل اعمال اللجنة وتنفيذ توصياتها.

ولفت بن مبارك، الى ما تنفذه الحكومة من إصلاحات في المؤسسة العسكرية والأمنية، بما في ذلك تطبيق نظام البصمة لمنتسبيها ورفع كفاءة الانفاق لتحسين القدرات القتالية والبنى التحتية للقوات المسلحة والامن، للقيام بدورها في ردع تهديدات مليشيا الحوثي والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها، والحفاظ على الامن والاستقرار.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة، وعضو اللجنة الأمنية والعسكرية اللواء احمد الظاهري، ورئيس المكتب الفني للجنة العميد عبده العريبي.

الوزير الزعوري يبحث مع اليونيسف الخطة الوطنية لحماية الطفل

عدن / خاص:

بحث وزير الشؤون الإجتماعية والعمل الدكتور محمد سعيد الزعوري، بمكتبه، مع المستشار الإقليمي لحماية الطفل في منظمة اليونيسف خافيير مولينا علاقات الشراكة مع اليونيسف، والجهود الحثيثة المشتركة للإسراع في إنجاز الخطة الوطنية لحماية الطفل، وتدشينها قبل نهاية العام الجاري 2024.

وأكد الوزير الزعوري، خلال اللقاء، على أهمية مواصلة الجهود لتوسيع برنامج حماية الطفل ليشمل بقية المحافظات المحررة، لافتاً الى أن البرنامج ينفذ حالياً في اربع محافظات (عـدن، لحج، تعز، مـارب)، داعـيـا وفد اليونيسف إلى دعم إنشاء نظام إدارة الحالة في بقية المناطق وتطوير المنظومة، من خلال إنشاء قاعدة بيانات، وزيادة أعداد المدربين، والتنسيق لإقامة زيارات تبادل الخبرات مع دول مجاورة كمصر والأردن والعراق لاكتساب الخبرات والإستفادة من تجارب تلك الدول في مجال إدارة الحالة.

وأعرب الوزير الزعوري، عن تقديره لجهود اليونيسف في دعـم خطة حماية الطفل وبرامج الحماية الاجتماعية، وجهود المنظمة على صعيد إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم الخطة الوطنية للمرأة الأمن والسلام، متطلعاً لمزيد من التعاون والشراكة خلال المرحلة المقبلة لإنجاز خطط وبرامج الحماية في البلاد.

من جهته أكد المستشار الإقليمي لحماية الطفل في اليونيسف خافيير مولينا، أن اليونيسف تـدرس التنسيق مع المانحين للبحث عن تمويل لتغطية برامج حماية الطفل في بقية المحافظات المحررة، معرباً عن سعادته بجهود قيادة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل في إعداد الخطة الوطنية لحماية الطفل، وتسهيل تنفيذ مشاريع وبـرامـج اليونيسف في مجال الحماية الاجتماعية.

هـذا وتـكـوّن وفـد اليونيسف المـرافـق للمستشار الإقليمي، من كل من جوهانا كانينجهام وسارة اكيرو اختصاصيتي حماية الطفل، ووليم كولي رئيس قسم حماية الطفل، وأحمد عبد الدائم اختصاصي حماية الطفل باليونيسف، ومجيب سلطان مسؤول حماية الطفل بعدن.

تدشين مؤتمر الفرص الاقتصادية والزراعية والسمكية الأول بتعز

تعز / نجيب الشرعبي :

نظمت السلطة المحلية بمحافظة تعز أمس مؤتمر الفرص الاقتصادية الزراعية والسمكية الأول وذلك برعاية فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي ومحافظ محافظة تعز الاستاذ نبيل شمسان ووزير الزراعة والثروة السمكية اللواء سالم السقطري ، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو.

وفي كلمة السلطة المحلية، أعرب وكيل أول محافظة تعز الدكتور عبدالقوي المخلافي عن امتنانه لاختيار مدينة تعز مقرًا لانعقاد هذا المؤتمر الهام حول الفرص الاقتصادية الزراعية والسمكية ناقلا للحاضرين والمشاركين تحيات محافظ المحافظة الاستاذ نبيل شمسان .

وقال إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي بعد انتهاء المؤتمر الاقتصادي الأول، الـذي يُعد أهم تظاهرة علمية شهدتها اليمن، خاصة أنه انعقد في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب انقلاب المليشيات الحوثية واستهدافها لموانئ تصدير النفط .

وأشاد بالدور المحوري الذي تلعبه منظمة الفاو في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال مشاريع تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية والحيوانية، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأسر .

وأضاف المخلافي أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي مناسبا لإطار الخطة الاستراتيجية للمحافظة، التي أعدتها لجنة مختصة، ويمثل فرصة لدعوة منظمات المجتمع المدني لوضع خطط عمل مشتركة تهدف إلى تعزيز القدرة التكيفية للمزارعين والصيادين .

مؤكدا أن "التعاون والشراكة الحقيقية بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص هو المفتاح لتحقيق النجاح والتنمية في مختلف القطاعات بهدف تحقيق التنمية".

ودعا المخلافي رئاسة جامعة تعز للاهتمام بافتتاح كلية للزراعة بتخصصاتها المختلفة، لتعزيز التعليم والبحث في هذا المجال الحيوي، بما يسهم في تنمية قدرات الشباب ويعزز من مساهماتهم في الاقتصاد المحلي ، متمنياً من المؤتمر الخروج بتوصيات قيمة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والانتعاش الاقتصادي في المحافظة.

بـدوره أكد مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة تعز نبيل جامل، أن المؤتمر يأتي في إطار الركيزة الرابعة من خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمحافظة تعز 2024 - 2026.

وأضاف جامل: "يبحث هذا المؤتمر عن تعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والسمكي ونسعى من خلاله للخروج برؤية لكيفية استغلال هذه الفرص بما يخدم التحول من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة".

من جانبه قال مدير عام مكتب الزراعة والري المهندس عبدالله عثمان الدعيس، إن "هذا الحدث له أهمية خاصة كونه يتزامن مع اليوم العالمي للغذاء الذي يحتفل به في 16أكتوبر حيث يعكس هذا التزامن التحديات التي نواجهها في مجال الأمن الغذائي ويدعونا جميعاً الى اتخاذ خطوة عملية لتعزيز القدرة على تحقيق الاستدامة الغذائية في مجتمعنا".

وأكد كبير الخبراء الفنيين لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو السيد علي مو، ترحيب المنظمة الأممية بعقد هذا المؤتمر الذي يعد لبنة أساسية لتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، مشيدًا بمشاركة القطاع الخاص في المؤتمر.

كما ألقى أمين حسن المليك كلمة عن القطاع الخاص استعرض في مجملها منظومة الفرص الاقتصادية الواقع والتحديات واهمية قيام الجهات المعنية بدروهم المحوري بالشكل المطلوب في هذا المجال الاقتصادي الهام.

وخلال المؤتمر تم استعراض خمس أوراق عمل قدمها باحثون ومتخصصون في القطاع الزراعي، تضمنت استعراضًا لأبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات الزراعي والحيواني والسمكي، وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمكاتب التنفيذية والسلطات المحلية في المديريات، إضافة إلى خبراء زراعيين ومدراء فروع مكاتب الزراعة في المحافظة .

وتضمن المؤتمر معرضًا للمنتجات الزراعية حيث تضمن أكثر من 8 أركان، لعرض المنتجات الزراعية التي تقوم بانتاجها رياديات من النساء الريفيات ومـزارعـون ومؤسسات مهتمة بالزراعة والإنتاج الزراعي والحيواني .

واستعرض المؤتمر عـددا من قصص النجاح في القطاع الزراعي، كما شمل جلسات عمل جماعية للخروج بتوصيات تسهم في تنمية القطاع الزراعي والحيواني والسمكي.

وأوصى المشاركون في المؤتمر بتوجيه الاستثمار للقطاع الـزراعـي والاسـتـغـلال الأمـثـل للفرص الاقتصادية في القطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية، كما أكدوا على ضرورة تحويل التوصيات التي تم صياغتها في المؤتمر إلى مصفوفة مشاريع يتم تسويقها للاستفادة من الثراء النوعي الذي تمتاز به هذه القطاعات في محافظة تعز، وبما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ونجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2024 – 2026م .